# الشـــــــراكة اليَقِظـــة
## بين روسـيا وإيران في حالَة سـورية

إعداد: عبد الوهاب عاصي
باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

تقرير تحليلي

تشرين الأول /أكتوبر 2022

جسـور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2022
www.jusoor.co

# المحتويات

**تمهيد:..... 4**

**أولاً: مجال التنافُس والتعاوُن بين روسيا وإيران في سورية..... 6**

1.المجال العسكريّ.....6

2.المجال السياسي.....9

**ثانياً: مستقبل العلاقة بين روسيا وإيران في سورية..... 12**

**خُلاصة:..... 14**

## تمهيد:

تُوصف العلاقة بين روسيا وإيران بالشراكة اليَقِظة[1]؛ انطلاقاً من حرص كِلا الطرفين على الحفاظ على مستوى من التعاون لا يُعرّض مصالحهما للخطر، إذ تتمسّك روسيا باستمرار الحوار مع الغرب وإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي، وضمان الهيمنة على رابطة الدولة المستقلة، وتأمين الاستقرار حول حدود هذه الأخيرة بما في ذلك منع الانتشار النووي، إضافة إلى ضمان استمرار توريد السلاح إلى إيران. بينما ينتاب إيرانَ القلقُ بشأن نوايا روسيا التي قد تتخلى عن التزاماتها وتعهُّداتها لصالح الحوار مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في تكرار لسيناريو 1995، حينما وقّعت اتفاقية "جور–تشيرنوميردين"، والتي بموجبها تم تجميد التعاوُن العسكري مع إيران[2].

ومع ذلك، في عام 2012 ظهرت بوادر لانتقال الطرفين إلى شراكة وثيقة بعد أن أفسحت العوامل الخارجية المجال لمزيد من التعاوُن في القضايا الإقليمية المشتركة، مثل الملف النووي الإيراني، والنزاع في سورية، ومكافحة الإرهاب والتطرف، هذا بصرف النظر عن المرونة الكبيرة التي يتم التعامل فيها بشأن التصنيف، حيث تتشارك روسيا وإيران القلق إزاء الخصوم المحتملين مثل حركة طالبان والمجموعات المسلّحة السُنية في شمال القوقاز وسورية[3].

في الواقع، تُشكّل سورية اختباراً كبيراً لمدى قدرة الطرفين بالفعل على توسيع مستوى التعاوُن والانتقال إلى شراكة وثيقة وتحالُف إستراتيجي. بدأ الطرفان تنسيقاً رفيع المستوى حول سورية منذ الزيارة التي قام بها قاسم سليماني إلى روسيا في 24 تموز/ يوليو 2015، والتقى فيها الرئيس فلاديمير بوتين ووزير الدفاع سيرغي شويغي، وهي زيارة كان له دور في إقناع روسيا بجدوى التدخل لكِلا الطرفين[4].

في 9 حزيران/ يونيو 2016، عقدت روسيا وإيران والنظام السوري اجتماعاً في طهران لمناقشة تعزيز سُبل التعاون العسكري في سورية[5]، والذي أفضى إلى إنشاء إيران منصباً رسمياً جديداً مخصصاً للتنسيق العسكري بين الدول الثلاث بقيادة أمين المجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني.

---

(1) Vladimir Sazhin, “Iranskiy Uzel” [The Iranian Knot], Metally Evrazii [Eurasian Metals] No_5 (2003): 20–23.

(2) NIKOLAY KOZHANOV, “Understanding the Revitalization of Russian-Iranian Relations”. Carnegie, 5-5-2015. https://cutt.us/H1ooh

(3) Anna Borshchevskaya, “Can Trump Break Up the Russian-Iranian Alliance?” Washington institute, 6-2-2017. https://cutt.us/7Fuv0

(4) "مخططات سليماني الخفية.. أقنع الروس بدخول سورية ونال إعجاب أردوغان". الحرّة، 17-2-2020. https://cutt.us/4Vaso

(5) "شويغو يبحث مع دهقان والفريج محاربة الإرهاب في سورية". روسيا اليوم، 9-6-2016، https://cutt.us/G7WKd

وعليه، استخدمت روسيا في 17 آب/ أغسطس 2016، قاعدة همدان الجوية في إيران لقصف مواقع تابعة للمعارضة السورية في حلب وإدلب شمال غرب البلاد، وكانت المرّة الأولى التي تستخدم فيها روسيا أراضي دولة أخرى غير سورية نفسها لتوجيه ضربات مماثلة منذ بَدْء تدخُّلها في 30 أيلول/ سبتمبر 2015.

لكن روسيا سرعان ما أعلنت بعد أيام عن إعادة جميع الطائرات إلى قواعدها بعد إتمام مهمتها في قاعدة همدان الجوية بإيران. يُمكن الاعتقاد أنّ هذه الخطوة جاءت نتيجة ضغوط أو كبادرة لحسن النية قبيل المباحثات التي جرت بين وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ونظيره الروسي سيرغي لافروف في الفترة بين 26 آب/ أغسطس و10 أيلول/ سبتمبر 2016، وانتهت لإعلان خطة عمل مشتركة تشمل العملية السياسية، ومكافحة الإرهاب، والانتشار العسكري وغيرها[6].

غالباً ما شكّل ذلك الاتفاق، وقبله اتفاق وقف إطلاق النار في 22 شباط/ فبراير 2016 بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأمريكي باراك أوباما في إطار وَقْف العمليات العدائية في سورية[7]، عامل قلق بالنسبة لإيران[8]، رغم أنّها كانت قد انخرطت في مسار تعاوُن مع الغرب منذ تموز/ يوليو 2015 بعد توقيع الاتفاق النووي.

بالأصل، يرجع قلق إيران إلى معركة خان طومان جنوب غرب حلب، حينما نفّذت المعارضة السورية في 5 أيار/ مايو 2016 هجوماً كبيراً أودى بحياة 13 مستشاراً بالحرس الثوري الإيراني[9]، حينها لم يوفّر سلاح الجو الروسي التغطية النارية لقوات النظام المدعومة بالحرس الثوري، وتم إلقاء اللوم على روسيا بشكل غير مباشر باعتبار أنّ اتفاق وَقْف العمليات العدائية تسبَّب في تلك النتيجة من الخسائر[10].

في الفترة بين نيسان/ إبريل و13 كانون الأوّل/ ديسمبر 2016، شنّ النظام هجوماً على مدينة حلب واستطاع السيطرة عليها نتيجة تنسيق عالٍ بين روسيا وإيران، اللتين توّجتاه بعقد اجتماع مع تركيا على مستوى وزراء الخارجية انتهى بإصدار بيان مشترك يدعم إطلاق مسار للمحادثات بين طرفَي النزاع في أستانا عاصمة كازاخستان.

---

[6] "اتفاق لافروف وكيري على "خطة عمل" بشأن سورية". روسيا اليوم، 10-9-2016، https://cutt.us/CXurX

[7] "اتفاق روسي أمريكي لوقف إطلاق النار في سورية ابتداء من السبت". روسيا اليوم، 22-2-2016، https://cutt.us/xI5Yp

[8] "Iran's Diplomatic Dance on Syria". Foreign policy. 1-3-2016, https://cutt.us/uZJuZ

[9] "الحرس الثوري يعلن مقتل 13 مستشاراً عسكرياً إيرانياً قرب حلب". رويترز، 7-5-2016، https://cutt.us/9TYec

[10] "Iranian officials blame Aleppo cease-fire violations for military casualties". Al-Monitor, 10-5-2016, https://cutt.us/X1S4j

وبالفعل، شكّلت مخرجات مسار أستانا وكذلك تقسيم أجواء سورية لشرق وغرب نهر الفرات بين الولايات المتحدة وروسيا فرصة لتعزيز التعاوُن بين الأخيرة وإيران، لكن سرعان ما بدأ الطرفان يتنافسان في كثير من القطاعات.

## أولاً: مجال التنافُس والتعاوُن بين روسيا وإيران في سورية

### 1. المجال العسكريّ:

كان تدخُّل روسيا في سورية نهاية أيلول/ سبتمبر 2015، قائماً على تعاوُن مع إيران يقضي بتوفير سلاح الجو الروسي التغطية الجوية لقوات النظام والقوات الرديفة.

لكن سرعان ما بدا أنّ روسيا تتطلع لدور أكبر لا يقتصر على الدعم الجوي بل يشمل التدخّل في مسار العمليات القتالية وهيكلة القوات البرية، حيث دعمت قرار تشكيل الفيلق الرابع – اقتحام في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2015، وذلك على حساب إيران، كون القرار يستهدف إعادة هيكلة قوات الدفاع الوطني في صفوفه.

والقوات الرديفة تأسَّست، بشكل غير رسمي، في عام 2013، من خلال إشاعة استخدام هذا المصطلح في خطاب النظام، والذي يشير إلى قوات الدفاع الوطني وقوات الدفاع المحلي وقوات العشائر العربية ولواء القدس وجيش التحرير الفلسطيني وغيرهم.

علماً، أنّ القوات الرديفة لا تُعتبر مشمولة في البند رقم 3 من المادة 10 في الباب الثاني من قانون الخدمة الإلزامية والذي يعتبر أنّ القوات المسلّحة تشمل أيّة قوى أخرى تقتضي الضرورةُ إنشاءَها غير قوى الاحتياط وقوى الجيش الشعبي[11]؛ نظراً لأنّ تأسيس القوات الرديفة لم يكن بقرار رسمي من هيئة الأركان.

تمتلك إيران نفوذاً كبيراً ضِمن القوات الرديفة، على مستوى القرار والبِنْية، من خلال تقديم الدعم المالي واللوجستي، إلى جانب امتيازات أخرى عديدة لها، سواءً تم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر عَبْر مسؤولين وشركات وأشخاص نافذين في المجتمعات المحلية.

[11] " المرسوم التشريعي 18 لعام 2003 قانون الخدمة العسكرية". مجلس الشعب، 21-4-2003، https://cutt.us/IxbBy

لم تحظَ تجربة الفيلق الرابع – اقتحام بالنجاح؛ لأنّ القوات الرديفة لم تسمح بإنشاء قيادة مركزية صارمة خاضعة لهيئة الأركان، ما حدا بروسيا لدعم تشكيل الفيلق الخامس – اقتحام في 22 تشرين الثاني/ 2016، والذي يقوم على إدماج قسري لفصائل المعارضة في صفوفه إلى جانب القوات الرديفة والمتطوعين[12].

لكنّ إيران بدورها تنبهت إلى ضرورة اعتراض مساعي روسيا من خلال مطالبة النظام رسمياً في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، بإصدار قانون يعترف بشرعية قوات الدفاع الوطني[13].

وهي بذلك، أي إيران، تعمل على الحفاظ على نموذج القوات الرديفة دون المساس في هيكلها التنظيمي، في محاولة لتكرار نموذج الحشد الشعبي في العراق، على خلاف روسيا التي تعمل على دمجها في المؤسسة العسكرية والعمل على حلّ بِنْيتها الرئيسية تباعاً.

ومع ذلك، تمتلك روسيا نفوذاً أيضاً ضِمن القوات الرديفة، يُمكن ملاحظته في مناطق خطوط التماسّ على امتداد شرق الفرات، مثل لواء القدس وأسود الشرقية. يبدو أنّ روسيا اضطرت لعدم فرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية على تلك القوات وعملت على تجنيدها بالاسترضاء؛ نظراً للتنافس مع إيران وتنوُّع الخيارات التي قد تتيح لها استبدال الولاء.

تُعتبر إدارة شؤون الضباط لدى قوات النظام المسؤولة عن عمليات النقل والترقية الدورية والاستثنائية والتي تجري كل 6 أشهر. على غرار إيران حرصت روسيا منذ تدخُّلها على تشديد قبضتها على وزارة الدفاع وهيئة الأركان، حتى يتسنَّى لهما السيطرة على القرار العسكري.

ومع ذلك لا يقتصر التنافُس على مستوى الهياكل التنظيمية والإدارية العليا في المؤسسة العسكرية، بل يشمل جميع القطع والمرتبات، وتحاول روسيا وإيران ضمان استمرار السيطرة من خلال تعيين ضابط ارتباط غير سوري مسؤول عن متابعة وإيصال القرارات لنظيره السوري.

في بعض الأحيان، اندلعت اشتباكات مسلّحة داخل صفوف النظام السوري فيما بين القوات الموالية لروسيا وإيران، ولا يرجع ذلك إلى مجرّد التنافس على مصادر الثروة والتمويل من معابر وغيرها، بل يشمل أيضاً الصراع على النفوذ والسيطرة الميدانية. على سبيل المثال، في 20 نيسان/ إبريل 2019، وقعت مواجهات عنيفة بين قوات تابعة للحرس الثوري الإيراني وبين الشرطة العسكرية الروسية إثر مطالبة هذه الأخيرة الأولى بالانسحاب من مطار حلب الدولي.

---

[12] " القيادة العامة للجيش تعلن عن تشكيل الفيلق الخامس "من المتطوّعين" إلى جانب القوات المسلحة والرديفة والحليفة- فيديو". وكالة سانا، 22-11-2017، https://cutt.us/9eF9j

[13] "طهران تحثّ دمشق على شرعنة قوات الدفاع الوطني". روسيا اليوم، 23-11-2017، https://cutt.us/QVBYa

هناك ما يدعو للاعتقاد بأنّ روسيا لا توفّر أيّ جهد لتقويض نفوذ إيران بما في ذلك القوات غير السورية التابعة لها، والتي يُطلَق عليها رسمياً القوات الحليفة. يُمكن الْتِماس ذلك في قدرتها على استمالة إحدى الوحدات التابعة للواء فاطميون التابع لإيران بقيادة عبد الله صلاحي في 24 نيسان/ إبريل 2020[14]، لكن ذلك لا يعني قدرةَ روسيا على استخدام هذه السياسة باستمرار مع جميع القوات الحليفة التابعة لإيران.

كما يُستدَلّ بذلك على سماح روسيا لإسرائيل باستخدام الأجواء السورية لقصف مصالح إيران في سورية، بدعوى اتفاق عدم التصادُم الذي تم توقيعه بين فلاديمير بوتين وبنيامين نتنياهو في 21 أيلول/ سبتمبر 2015[15]، وما تَبِعَه من تفاهُمات لاحقة بين الطرفين[16].

أيضاً، يشمل التنافُس بين الطرفين ضِمن القطاع العسكري السباق على تجنيد أبناء القبائل والعشائر العربية، حيث دعمت روسيا بعد تدخُّلها في سورية بعض القوات الرديفة ذات الامتداد العشائري مثل ميليشيا مقاتلي أبناء العشائر، وبعد توقيع مذكرة سوتشي (2019)، والتي أتاحت لها دخول مناطق شرق الفرات، عقدت روسيا عدّة لقاءات مع ممثلين عن عشائر وقبائل حرب وطي وبني سبعة والبو عاصي والغنامة والراشد كان أوّلها في نيسان/ إبريل 2020 بقرية جرمز بريف القامشلي شمال محافظة الحسكة.

كذلك، لم تفوّت إيران فرصة دعم وتجنيد أبناء العشائر وأبرز مثال على ذلك لواء الباقر الذي تم تأسيسه عام 2014، إضافة إلى مساعيها منذ آب/ أغسطس 2020، لإطلاق مشروع المقاومة الشعبية في مناطق شرق الفرات[17]، والقائم على تشكيل خلايا مسلّحة من أبناء المناطق بالتنسيق مع شيوخ ووجهاء العشائر والقبائل.

---

(14) "How Russia wooed a key IRGC commander in Syria". The National, 24-4-2020, https://cutt.us/uG7BA

(15) "Israel, Russia to coordinate military action on Syria: Netanyahu". Reuters, 21-9-2015, https://cutt.us/d0ZFp

(16) "At Putin's Parade, Netanyahu Seeks Understanding on Iran". The Wall Street Journal, 9-5-2018, https://cutt.us/423WK

(17) "اغتيال شيوخ العشائر العربية سيؤجج المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الأمريكي في الشرق السوري". وكالة أنباء فارس، 12-8-2020، https://cutt.us/2oUUo

## 2. المجال السياسي:

### 1. مجلس الشعب:

بعد إصدار دستور عام 2012، عقد مجلس الشعب التابع للنظام الدور التشريعي الأول له في 7 أيار/ مايو من العام ذاته. آنذاك لم يكن لروسيا وإيران أيّة مشاركة بدعم مرشحين للانتخابات، لكن ذلك تغيّر لاحقاً، حيث انخرطت إيران بشكل محدود –ودون روسيا– في الدور التشريعي الثاني في 31 آذار/ مارس 2016، من خلال دعم 8 مرشحين، وفي الدور التشريعي الثالث في 19 تموز/ آب وأغسطس 2020، يُلاحَظ مشاركة كِلا الطرفين على نحو أكثر وضوحاً، إذ ارتفع عدد النُّوّاب الموالين لإيران إلى 11، بينما دعمت روسيا 6 أعضاء[18].

صحيح أنّ الأرقام تعكس بالدرجة الأولى تمثيلاً لمناطق نفوذ إيران ومن ثَمّ روسيا بشكل أقلّ، لكنّها أيضاً تعطي مثالاً عن تسابُق كِلا الطرفين لتحويل الإنجازات الميدانية إلى مكاسب سياسية تساهم في تدعيم مصالحهما الإستراتيجية في سورية.

### 2. اللجنة الدستوريَّة:

في 23 أيلول/ سبتمبر 2019، تم الإعلان رسمياً عن تشكيل اللجنة الدستورية السورية، والتي تتألف من 150 عضواً؛ بثلاثة قوائم متساوية وهي النظام والمعارضة والمجتمع المدني. جاء ذلك بعد خلاف كبير بين الدول الضامنة لمسار أستانا، وهي تركيا وروسيا وإيران، حول العديد من القضايا ومنها قوائم المرشحين.

في الواقع، لم يشهد تشكيل اللجنة الدستورية خلافاً بين روسيا وإيران، بل كان هناك توافُق واضح على جميع المرشحين لقائمة النظام، وتوافُق آخر على 2 من قائمة المجتمع المدني، في حين كان لروسيا نفوذ على 9 أعضاء ولإيران نفوذ على 14 من ذات القائمة[19].

ما سبق يعطي مؤشراً لتعاوُنٍ وَثِيق بين روسيا وإيران في مسار الإصلاح الدستوري، لكنّ هذه المرونة قائمة غالباً على وجود تفاهُم مشترك لتعريف الهدف من اللجنة الدستورية، مما يعني أنّ أي خطوة منفردة أو غير منسّقة من روسيا قد تحوّل هذا التعاون إلى تنافُس وتضارُب في المصالح، من قَبِيل دعم روسيا لتحقيق تقدُّم في المسار يقود إلى صياغة دستور جديد.

---

[18] Karam Shaar, Samy Akil. “Inside Syria's Clapping Chamber: Dynamics of the 2020 Parliamentary Elections”. Middle East Institute, 28-1-2021. https://cutt.us/HsKxe

[19] تستند المعلومات الواردة في النص أعلاه إلى رصد ومقابلات خاصة قامت بها وحدة المعلومات في مركز جسور للدراسات.

### 3. المؤسسة الدينية:

تُشكّل المؤسسة الدينية في سورية مجال تنافُس آخر بين روسيا وإيران. في 9 أيلول/ سبتمبر، وقّع رئيس النظام السوري بشار الأسد على مرسوم تشريعي جديد يحمل رقم 16/ لعام (2018) [20]، والذي وسّع صلاحيات وزارة الأوقاف بشكل غير مسبوق عَبْر تقنين الممارسات الأمنية في الرقابة على الشأن الديني وتطويعه لصالح السلطة وَفْق منهج فكري ومرجعية ترفض تيارات ومذاهب السلفية والإخوان في حين لا تُعارِض مذاهب وتيارات أخرى مثل الاثني عشرية، ويساهم في نفاذ إيران إلى المؤسسة الدينية عَبْر السماح بشغل الوظائف الدينية بما فيها العُليا للأجانب بعد منحهم الجنسية الاستثنائية.

في مطلع عام 2016 عيّن المرشد الأعلى في إيران آية الله خامنئي مبعوثاً خاصاً له، وهو آية الله طبطبائي، ليخلفه في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2020، حميد صفار هرندي[21]. وقد مارس مكتب المرشد مهامَّ عديدةً من بينها الإشراف والمراقبة على الشأن الدينيّ في سورية. على سبيل المثال طلب المكتب مِراراً من مديرية أوقاف حلب إدخال المذهب الجعفري كمادة رسمية معتمدة من قِبل المدارس الشرعية المغلقة في المدينة[22].

ويبدو أنّ إلحاح إيران على المدارس الشرعية في حلب دفع هذه الأخيرة للاحتماء بروسيا عَبْر مؤسسة أحمد قديروف الإنسانية والمفتي العامّ للجمهورية الشيشانية. في الواقع، أبدت روسيا ومنذ عام 2017 توجُّهاً واضحاً لتوفير الدعم والحماية للشأن الديني في حلب، عَبْر تقديم رئيس الشيشان رمضان قاديروف، 14 مليون دولار لترميم المسجد الأمويّ في حلب[23].

في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، قُتل مفتي دمشق وريفها، الشيخ عدنان الأفيوني، بانفجار عبوة ناسفة استهدفت سيارة كانت تقلّه مع رئيس لجنة المصالحة في قدسيا عدنان مستو. كان عدنان الأفيوني أحد أبرز الشخصيات التي أدّت دوراً بارزاً في عمليات التسوية في سورية، وبات مُقرَّباً بشكل كبير من روسيا حيث عمل لصالح مركز حميميم للمصالحة بعد تأسيسه مطلع عام 2016.

---

[20] نص المرسوم التشريعي رقم 16/ لعام 2018، https://goo.gl/bG9Tef

[21] "نماینده جدید مقام معظم رهبری در سوریه معرفی می‌شود". ABNA24، https://cutt.us/ZBIC8

[22] معلومات حصل عليها فريق البحث من التواصل المباشر مع الشبكة الدينية في مدينة حلب.

[23] "إعادة إعمار المسجد الأموي في حلب بهبة شيشانية". روسيا اليوم، 13-9-2017، https://cutt.us/G535Y

وعلى فرض أنّ إيران كانت تقف فعلاً وراء عملية الاغتيال، فلا يوجد ما يدعو لاعتبار الحادثة بمثابة مؤشر لانتقال التنافُس في المؤسسة الدينية بين روسيا وإيران من أدوات القوة الناعمة إلى الصلبة، لكنّها مؤشر قد يكون مُهِمّاً لقياس مدى قدرة الطرفين على استيعاب التسابُق على المؤسسة الدينية لا سيما إذا حصل تعارُض في المصالح.

### 4. العلاقة مع الأكراد:

في الواقع لا تُعتبر العلاقة مع الأكراد في سورية مجالاً للتنافس بين إيران وروسيا، اللتين تتفقان على ضرورة استعادة النظام السيطرة على كامل مناطق الإدارة الذاتية الكردية؛ لأهمية الموارد فيها، ولإخراج الولايات المتحدة منها.

ومع ذلك، هناك خلاف بين الطرفين حيال آلية استعادة النظام السيطرة على كامل مناطق الحكم شرق البلاد، فإيران تدعم استبدال نموذج الإدارة الذاتية بالإدارة المحلية بموجب دستور عام 2012، وإدماج قوات سورية الديمقراطية كقوات رديفة للمؤسسة العسكرية، في حين لا تتحفّظ روسيا على نموذج الإدارة الذاتية إطلاقاً، لكنّها أيضاً لا تُصِرّ عليه إذا كان سيشكل مصدر خلاف مع إيران أو تهديد للنظام.

يرجع قلق إيران إزاء نموذج الإدارة الذاتية إلى حساسية تعاطيها مع الملفّ الكردي في المنطقة عموماً وليس فقط سورية، هذا بصرف النظر عن الدعم الذي تقدّمه لحزب العُمّال الكردستاني والمرتبط بسياسات محلية وإقليمية. بالمقابل ورغم إعلان روسيا رسمياً في بعض الأحيان عن رفض الإدارة الذاتية الكردية في سورية، لكنّها عملياً لم ترفض أو تعترض على هذا النموذج خلال اللقاءات مع حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي، ولا يبدو أنّ موقفها مرتبط بمجرّد الرغبة في الحفاظ على دبلوماسية الوساطة، بل لكون نموذج الحكم غير المركزي لا يتعارض مع سياساتها أصلاً محلياً أو دولياً.

## ثانياً: مستقبل العلاقة بين روسيا وإيران في سورية

تحكم العلاقةَ بين روسيا وإيران في سورية مجموعةٌ من المعايير، أبرزها الثقةُ، والباعثُ السياسيُّ، والقوّةُ، والتي قد تُعطي بعضَ المؤشرات عن مستقبل الشراكة بين الطرفين.

### 1. الثقة:

تتفق روسيا وإيران على هدف إخراج الولايات المتّحدة الأمريكية من سورية، في إطار التعاوُن على تقليل حجم ومستوى التنافُس بين القوى الدولية، وبطبيعة الحال استعادة سيطرة النظام السوري على كامل البلاد.

ومع ذلك، قد تكون هناك مخاوف طويلة الأمد بين الطرفين، في ظل احتمال وجود نوايا لدى روسيا من أجل التعاون مع الولايات المتّحدة على حساب إيران، ويُستدَلّ في ذلك بالاتفاق بين واشنطن وموسكو في تموز/ يوليو 2018، والذي أدّى إلى تسوية ملف منطقة خفض التصعيد جنوب سورية مقابل إبعاد إيران مسافة 80 كم عن الشريط الحدودي مع إسرائيل.

ورغم أنّ روسيا لم تلتزم بالتعهُّد الذي قدّمته إلى الولايات المتحدة وإسرائيل حول إبعاد إيران، لكن ذلك مؤشر على مقدار الثقة التي تحكم العلاقة بين الطرفين. إذ يبدو أن روسيا مستعدّة لتقويض تلك الثقة أو تأطيرها بتحديد مجال ومستوى التعاون في سورية؛ لأنّها حريصة أيضاً على عدم استبعاد إيران بشكل كامل في ظل المصالح الإستراتيجية المُتبادَلة في المنطقة.

وهذا يعني أنّ إيران ستبقى يَقِظةً حِيالَ التعاوُن مع روسيا في سورية، على سبيل المثال لا يُمكن الاعتماد على مجرّد الثقة بروسيا لضمان مصالحها في مسار اللجنة الدستورية، كما أنّها لن تتخلّى عن مساعيها لتعزيز نفوذها في قطاعات الدولة والمجتمع.

وفي حال تم التوصّل لاتفاق بين روسيا والولايات المتّحدة يشمل استبعاد أو تقويض نفوذ إيران في سورية، فقد لا تلتزم روسيا به على نحو صريح وحرفي؛ لأنّها أيضاً حريصة على الحفاظ على تعاوُنها مع إيران. وعليه، قد تعتمد على سياسة الاسترضاء أو كسب الوقت.

### 2. الباعث السياسي:

هناك توافُق بين روسيا وإيران على ضرورة أن يؤدي التعاوُن المشترك بينهما في سورية إلى استعادة النظام السوري لمظاهر السيادة كمعيار للباعث السياسي في التدخُّل، هذا بصرف النظر عن التنافُس القائم والناشئ بينهما على تلك المظاهر مثل شكل الحكم وعلى قطاعات الحكم.

على سبيل المثال، لا يعني التنافُس على القطاع العسكري بين روسيا وإيران وجود رغبة للدخول في مُواجَهات مسلّحة مفتوحة، بل يبدو أنّ لدى كِلا الطرفين مرونة كافية للانتقال من التنافُس إلى التعاوُن في أي منطقة جغرافية تتطلب تنسيقاً مُلِحّاً لمواجهة المخاطر المشتركة، يُمكن الْتِمَاس ذلك في توقيع اتفاقيات إعادة التسوية جنوب سورية كالذي عقدته مع اللجنة المركزية بعد التوتر الشديد الذي شهدته مدينة طفس غرب درعا في 11 شباط/ فبراير 2021[24].

ومع ذلك، تحرص روسيا على ألّا يؤثر هذا التنسيق مع إيران على تقويض سياساتها في التعاطي مع القوى المحلية، والقائمة على تقديم نفسها كوسيط مقبول به لدى جميع الفاعلين.

### 3. القوّة:

يُعبِّر معيار القوّة عن الهيمنة، فروسيا لا يبدو أنّ لديها رغبة فعلاً بمشاركة قوّة أخرى في سورية إلّا بما يناسب وجودها الاعتباري إذا تطلبت الظروف ذلك، وهذا ينطبق على العلاقة مع إيران، وقد يُفسّر ذلك احتكار روسيا مبدأ شرعية التدخل كقوة وحيدة جاءت بطلب من السلطة دون أيّة قوة أخرى بما فيها إيران التي ارتبط وجودها بطلب لتقديم خدمات الاستشارة العسكرية والأمنية.

ومع ذلك حرصت إيران على النفاذ إلى داخل مؤسسات وقطاعات الحكم لفرض سياسة الأمر الواقع على روسيا. طبعاً أبدت هذه الأخيرة قدرة عالية على إدارة الخلاف في مرحلة تتطلب ذلك. على سبيل المثال، لا يبدو أنّ الخلاف بين مُقارَبة روسيا وإيران بشأن العلاقة مع الأكراد والمعارضة عامل قلق قد يؤثر على الاتفاق حول ضرورة حصر مخرجات العملية السياسية في إطار حكومة وحدة وطنية دون المساس بهيكل الحكم.

في الواقع، يبدو رفض روسيا لعملية تغيير شكل ونموذج الحكم ضِمن أي عملية سياسية نابعاً من حرصها على الانفراد في ذلك ضِمن إطار عملية إصلاح شاملة وبعيدة الأمد للمؤسسات بَدْءاً من القطاع العسكري وحتى القطاع الاقتصادي. كذلك، يبدو أنّ إيران تُفضّل التنافُس مع روسيا على

[24] "مجموعات مسلحة تسلّم أسلحتها للجيش السوري في إطار اتفاق تسوية في طفس". روسيا اليوم، 12-2-2021، https://cutt.us/u0yX4

شكل ونموذج الحكم على أن يكون ذلك نتيجة عملية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

## خُلاصة:

حتى تحقيق الاستقرار في سورية نتيجة عملية أو تسوية سياسية تلقى قبولاً أو عدم اعتراض من القُوى الدولية الفاعلة، أو نتيجة استمرار التهدئة بموجب تفاهُمات ثنائية وثلاثية بين هذه الأخيرة، فإنّ التعاون بين روسيا وإيران في سورية سيبقى قائماً.

هذا التنسيق الوَثِيق بين الطرفين في سورية لا بدّ أن يكون محكوماً بمستوى التهديد الذي قد تتعرض له المصالح المشتركة عَبْر العملية السياسية والعمليات العسكرية والأمنية والعقوبات الاقتصادية.

يُمكن الاعتقاد أنّ انخفاض مستوى التهديد قد يرفع من مستوى التنافُس بين الطرفين باستخدام أدوات القوّة الصلبة أو التهديد بها من مواجهات مسلّحة محدودة بين الوكلاء وعمليات استهداف أمنية. مثلاً قد تبدو التهدئة الطويلة والمتزامنة مع استمرار تشديد العقوبات الاقتصادية دافعاً لتنافُس الوكلاء على مصادر التمويل وبالتالي النفوذ. لذلك قد تواجه روسيا وإيران تحدّياً بارزاً بشأن القدرة على إدارة الخلاف مستقبلاً.

عموماً، لا يبدو أنّ سورية قد تكون نموذجاً مماثلاً لتعزيز التعاوُن بين روسيا وإيران رغم ما حققه هذا التنسيق من مكاسب كبيرة، فالانتقال من نموذج الشراكة اليَقِظة إلى الوَثِيقة والإستراتيجية لا ينطبق على حالة النزاع في سورية، إلّا إذا بدأ الطرفان حواراً ثنائياً على المستوى الإستراتيجي لتحديد دَوْر وطبيعة الوجود الاعتباريّ لكل منهما في سورية.

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES


مول اوف اسطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co